خسائر الجيش والشرطة

لقد أثرت الانتفاضة الفلسطينية في معنويات قوات الجيش الاسرائيلي، وميزانيته. ولسداد العجز في الميزانية لمواجهة تكاليف الانتفاضة، ذكرت اذاعة الجيش الاسرائيلي، بتاريخ ١٠/٣/١٩٨٨، ان محافظ بنك اسرائيل، ميخائيل برونو، قال انه ينبغي زيادة ميزانية الأمن بسبب العبء الأمني الذي تتحمله وزارة الدفاع. وبالنسبة الى تكاليف بقاء الجيش الاسرائيلي في الأراضي المحتلة لمجابهة الانتفاضة ومحاولة اجهاضها والسيطرة على الأمور في الضفة والقطاع، فقد كلف مكوث الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة، منذ بدء الانتفاضة وحتى ١٣/٣/١٩٨٨، حوالى ٦٠ مليون دولار[٥٢]. وقد طلب الجيش من وزارة المالية اعتماداً اضافياً بمبلغ ١٦٥ مليون دولار لتغطية تكاليف مقاومة الانتفاضة[٥٣]. وتضاربت الانباء حول ما يتكلّفه الجيش الاسرائيلي. فقد ذكر وزير الاقتصاد، جاد يعقوبي، ان كلفة التعبئة العسكرية لمواجهة الانتفاضة بلغت ٣٥٠ مليون دولار حتى آذار (مارس) ١٩٨٨. وهذه التكلفة تتجاوز بكثير معدل الايرادات التي تحصل عليها اسرائيل من المناطق المحتلة[٥٤]. وفي مناسبة أخرى، صرّح يعقوبي بـ «انه اخطأ في تقديراته الأولية التي أشارت الى ان الانتفاضة كلفت الاقتصاد الاسرائيلي، حتى الآن، نصف مليار شيكل، وانه تبين أن الاضرار والخسائر التي الحقتها أحداث الضفة والقطاع بالاقتصاد الاسرائيلي زادت على ٨٠٠ مليون شيكل»، أي ما يزيد على ٥٣٠ مليون دولار. واوضح يعقوبي ان عملية «فرض النظام» في المناطق المحتلة كلّفت وزارة الدفاع، حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٨، حوالى ٤٠٠ مليون شيكل[٥٥]؛ امّا على صعيد الشرطة الاسرائيلية، فقد قال وزير الشرطة، حاييم بار ـ ليف: «ان الشرطة الاسرائيلية ستحتاج الى مبالغ مالية اضافية ضخمة لتمويل عملياتها داخل المناطق [المحتلة]»[٥٦].

وبالنسبة الى التجهيزات الخاصة بمواجهة الانتفاضة، فأن القيادة العسكرية لجيش الاحتلال قررت شراء ست سيارات اطفاء جديدة لتفريق المتظاهرين، يبلغ ثمن الواحدة منها ٣٠٠ ألف شيكل؛ وتعاقدت مع أحد المتاجر لشراء عشرة آلاف هراوة بقيمة ربع مليون شيكل. وقد تقدمت وزارة الشرطة، كذلك، بطلب موازنة اضافية بقيمة ٣٨ مليون دولار أميركي، لمواجهة الانتفاضة[٥٧]. كما طلبت اسرائيل من الادارة الأميركية مبالغ دعم اضافية لمواجهة عمليات قمع الانتفاضة وتأجير بعض أنواع الأسلحة لها، بدلاً من شرائها[٥٨].

وشكّلت الانتفاضة الفلسطينية عملية استنزاف دائمة لجيش الاحتلال الاسرائيلي. فقد وصل عدد الجنود الموجودين في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ٧٦ ألف جندي[٥٩]، علماً بأن كلفة تسليح الجندي الاسرائيلي الواحد لقمع الانتفاضة تساوي ٥٥٢ دولاراً أميركياً[٦٠]. وعلى الرغم من هذا التواجد الكثيف، فاستناداً الى السجلات اليومية لعمليات الجيش، سجلت ١٣٧٥٠ حادثة حتى آب (اغسطس) ١٩٨٨ تدخل فيها الجيش. أمّا حسب احصاء آخر، فقد وقعت في الأراضي المحتلة، حتى التاريخ عينه، ٥٩٠٠ حادثة رشق حجارة، و٦٤٦٣ تظاهرة عنيفة، و١٠٠٤ قنابل حارقة، و٢٥٠ حريقاً، و٥٧ عبوة ناسفة، و١٧ قنبلة يدوية، و٢٩ هجوماً بالسكاكين والادوات الحادّة، وسبعة حوادث اطلاق نار؛ وان هذه الحوادث أدت الى مصرع جندي ومستوطنة، في حين جرح ٦٠٩ جنود و٢٨٢ مستوطناً حتى اوائل آب (اغسطس) ١٩٨٨[٦١].

وفي احصائية أخرى، صدرت في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، اعترف العدو بمقتل جنديين وستة مستوطنين، اضافة الى جرح ٧٣٦ جندياً و٤٠٢ مستوطن، بينما ارتفع عدد القنابل الحارقة التي ألقيت الى ١٣٢٢ عملية[٦٢]. وبالاضافة الى رجال الجيش والشرطة، قامت اسرائيل